

- تم تنظيم ورشتي عمل، حول تمكين المرأة في العملية الانتخابية في آب ٢٠٠٤ وكانون الثاني ٢٠٠٥ ، بحضور ٢٨ مشاركة من مختلف المنظمات النسوية، ومن مختلف المحافظات.
- إعداد ورشة عمل تدريبية للشباب بشأن المساهمة في العملية الانتخابية، التي عقدت في عمان في كانون الأول ٢٠٠٤ ، وشارك فيها ١٨ شاباً، من كلا الجنسين، تتراوح أعمارهم بين ١٧ - ٢٧ عاماً.
- شارك عدد من ممثلي جمعية الأمل في مراقبة انتخابات الثلاثين من كانون الثاني عام ٢٠٠٥ في محافظة أربيل. كما شارك العديد منهم في مراقبة الانتخابات الثانية، التي جرت في الخامس عشر من كانون الأول ٢٠٠٥ ، في مواقع مختلفة من محافظتي أربيل ودهوك.
- يعود الفضل إلى الدعم الكبير الذي قدمه إلى جمعية الأمل، كل من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومجلس السلام الكنسي في هولندا، في تنفيذ برنامجها لنشر الثقافة الدستورية الشعبية، والتأكيد على الحقوق والحريات، وعلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، خاصة اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة ( CEDAW ) وخلال عدة أشهر من عام ٢٠٠٥، جرى فيها عقد العديد من ورش العمل في بغداد وبابل وكركوك وكربلاء وصلاح الدين للناشطات والناشطين، وشارك قرابة ٢٥٠٠٠ مواطنة ومواطن، في أكثر من ٧٣٠ لقاء عاماً، في المناطق الحضرية والريفية في ١٣ محافظة. وانضم إلى البرنامج عشرات الفرق المتنقلة، وأعداد من الناشطين في مجال الإعلام.
- بالتعاون مع شبكة النساء العراقيات، شاركت جمعية الأمل على نحو فعال في مؤتمر نساء الجنوب، الذي عقد في البصرة في شهر أيلول من عام ٢٠٠٥ ، وفي المؤتمر النسائي الوطني الذي عقد في كربلاء في شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٥ ، اللذان عقدا تحت شعار (أفاق مستقبل العراق - المرأة والدستور).
- شارك العديد من ممثلي جمعية الأمل في مراقبة الاستفتاء على الدستور في الخامس عشر من تشرين الأول ٢٠٠٥ في محافظة أربيل.



- في نيسان ٢٠٠٦، أطلقت جمعية الأمل، مع مجموعات نسوية أخرى، الحملة الإعلامية للحركة النسوية العراقية، تحت شعار "مساواة لا تمييز"، استهدفت تعبئة الرأي العام حول قضايا الوحدة الوطنية، وضد الإرهاب والطائفية، ومن أجل السلام والاستقرار وسيادة القانون، وكذلك الحفاظ على قانون الأحوال الشخصية النافذ، والترويج للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بالذات. وشملت فعاليتها الواسعة، تنظيم الندوات والمؤتمرات والمهرجانات وورش عمل، في بغداد والنجف والناصرية والبصرة وسدة الهندية والحلة وأربيل والسليمانية وكركوك. كما تم إعداد عدد من البرامج التلفزيونية والإذاعية.
- في بداية عام ٢٠٠٦ ساهمت جمعية الأمل في إنشاء المجموعة الوطنية لضمان حقوق الإنسان في الدستور العراقي، التي قامت بمجموعة من فعاليات المدافعة والمناصرة بهذا الصدد.
- بتاريخ ١٨ شباط ولغاية ٢٠ نيسان ٢٠٠٦ قامت جمعية الأمل، بالاشتراك مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية في أربيل، بتنفيذ (مشروع التوعية الشعبية بدور أعضاء مجلس النواب في البرلمان العراقي)، عن طريق إجراء استفتاء لمعرفة مطالب المواطنين الموجهة لأعضاء البرلمان. وعقدت ٤٠ جلسة، أدارها ناشطون في مجال المحاماة، وحضرها (١٤٢٠) مواطناً.
- في حزيران عام ٢٠٠٦ شاركت الأمل في الحوار المتعدد الأطراف حول حقوق الإنسان والدستور العراقي، الذي نظّمته بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، في النمسا، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية العليا لحقوق الإنسان، والرئاسة النمساوية للاتحاد الأوروبي. تركزت الحوارات فيها بين ممثلي الكتل السياسية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء، على المواضيع المهمة، المتعلقة بتطبيق وتعزيز لائحة الحقوق والحريات المثبتة في الدستور، وإعادة الصياغة المحتملة لها في سياق مراجعة الدستور وفي عملية التنفيذ.

- تشارك الجمعية في المجموعة العراقية لاستقلال القضاء التي تشكلت في أواسط ٢٠٠٦ ، التي قدمت عدداً من المقترحات إلى لجنة التعديلات الدستورية في ربيع ٢٠٠٧ بشأن السلطة القضائية والمحكمة الاتحادية العليا.
- في نهاية ٢٠٠٦ ، شاركت الجمعية في وفد الحركة النسائية العراقية الذي قدم المذكرة الخاصة بموقف المنظمات النسائية حول التعديلات على الدستور إلى لجنة مراجعة الدستور في البرلمان وجرت متابعة النشاطات بهذا الشأن في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ ، من خلال اللقاءات مع صناع القرار ، من القادة السياسيين في رئاسة الجمهورية والحكومة ومجلس النواب ورئاسة إقليم كردستان ، إضافة إلى طرح الموضوع مع عدد من الجهات الدولية ، لكسب تأييدهم لمطالب الحركة النسائية بتشذيب الدستور من الصياغات الطائفية ومنها المادة ٤١ ، والاعتراف بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان كمصدر من مصادر التشريع الوطني.

